الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

المدة النيابية الأولى 2022 - 2027
الدورة التشريعية الثانية 2023 - 2024

محضر اجتماع لجنة المالية والميزانية

عـــدد 63

* **تاريخ الاجتماع:** الاثنين 03 جوان 2024

* **جدول الأعمال: النظر في:**

1- مراسلة رئاسة الحكومة التي تتضمن ملاحظات وزيرة المالية حول مشروع ميزانية مجلس نواب الشعب لسنة 2025.

2- مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على عقد التمويل المبرم بتاريخ 18 مارس 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار والمتعلق بالقرض المسند للجمهورية التونسية للمساهمة في إحداث خط تمويل لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة من أجل الإنعاش الاقتصادي. **(عدد 39/ 2024)**

* **الحضور:**

- الحاضرون: (12)
- الغائبون: (01)
- المعتذرون: (02)
- الحاضرون من غير الأعضاء: (15)

* **ساعة افتتاح الجلسة:** الثانية بعد الزوال و35 دقيقة

* **ساعة اختتام الجلسة:** الخامسة مساء

أعمال اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة مساء يوم الاثنين 03 جوان 2024 نظرت خلالها في مراسلة رئاسة الحكومة التي تتضمن ملاحظات السيدة وزيرة المالية حول مشروع ميزانية مجلس نواب الشعب لسنة 2025.

وقد حضر هذه الجلسة نائب مساعد الرئيس المكلف بالتصرف العام ونائب مساعد الرئيس المكلف بشؤون النواب.

وتولى رئيس اللجنة تلاوة مراسلة رئاسة الحكومة، دار نقاش، وطلب النواب الحاضرون الاطلاع على وثيقة مشروع ميزانية مجلس نواب الشعب لسنة 2025 التي تم توجيهها الى رئاسة الحكومة ليتسنى مناقشة هذه الملاحظات مع ممثل عن وزيرة المالية طبقا لأحكام الفصل 43 من القانون الأساسي للميزانية.

ثم نظرت اللجنة في مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على عقد التمويل المبرم بتاريخ 18 مارس 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار والمتعلق بالقرض المسند للجمهورية التونسية للمساهمة في إحداث خط تمويل لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة من أجل الإنعاش الاقتصادي.

واعتبر النواب أن هذا التمويل سيوفر الدعم المالي للمؤسسات الصغرى والمتوسطة لتتجاوز مخلفات جائحة كوفيد 19 وتجابه تداعيات الظرف الاقتصادي العالمي الصعب وتستعيد عافيتها وتُعزز قدراتها على الصمود واسترجاع نسق نشاطها، غير أنهم اعتبروا أنه لا يمكن تحقيق الانتعاش الاقتصادي بمنح هذا التمويل للمؤسسات المالية وشركات الإيجار المالي لتتولى بدورها إقراضه للمؤسسات الصغرى والمتوسطة. واقترحوا منح خط التمويل للبنوك العمومية وتكليفها بهذا الدور. وأكد بعض النواب على وضع خط التمويل على ذمة بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة أو البنك التونسي للتضامن عوضا عن المؤسسات المالية ومؤسسات الإيجار المالي. وطلب نواب آخرون تعريف المؤسسات الصغرى والمتوسطة المعنية بهذا التمويل

ورأى بعض النواب أن هذا التمويل موجّه أساسا لدعم الميزانية، واقترحوا تعديل القانون الأساسي للميزانية فيما يتعلق بمبدأ عدم التخصيص حتى لا يقع استعمال القرض في غير هدفه.

وبعد النقاش، قررت اللجنة طلب الاستماع الى السيدة وزيرة الاقتصاد والتخطيط في شأنه. كما قررت طلب الاستماع إليها بخصوص مشروع القانون المتعلق بالموافقة على اتفاق الضمان عند أول طلب المبرم بتاريخ 31 جانفي 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية والمتعلق بالقرض المسند لفائدة الديوان الوطني للتطهير للمساهمة في تمويل مشروع تحسين جودة المياه المستعملة والمعالجة لدعم مجابهة التغيرات المناخية.

رئيس اللجنة	مقرر اللجنة
عصام شوشان	عصام البحري الجابري